



الاستشراف في نظريات العلاقات الدولية - مراجعة تحليلية نقدية للأسس النظرية

أ.د. محمد كريم كاظم / كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

الباحث خالد عدنان صاحب / مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة

DOI: [https://doi.org/10.36322/jksc.176\(B\).19589](https://doi.org/10.36322/jksc.176(B).19589)

الملخص (1)

تعددت النظريات التي حاولت تفسير أسس ومبادئ العلاقات الدولية, وطبيعة الديناميكيات التي تتحكم وتأثر في مسارات وتحولات هذه العلاقات, وهذا التعدد على صعيد المرجعيات والأسس والمنطلقات التي تتأسس عليها كل نظرية من هذه النظريات راجع في احد اسبابه الى تعقد الظواهر والوقائع السياسية, وعدم استجابتها لمنظور تفسيري واحد يحتويها, ويكشف في الوقت نفسه طابع الثابت والمتغير في العلاقات بين الدول, ولذلك اصبح الزاماً على كل نظرية تحاول ان تكون فاعلة ومؤثرة في مجال العلاقات الدولية ان تجمع وبطريقة جدلية على مستوى المنهج والرؤية اربعة وحدات اساسية بداخلها هي: الوصف, والتحليل, والتفسير, والاستشراف أو التنبؤ.

ان هذا البحث يحاول ومن خلال منظور تحليلي نقدي التوقف عند معالجة الاستشراف او التنبؤ كون يشكل وحدة اساسية داخل منظومة بنية النظريات الخاصة بالعلاقات الدولية, من خلال دراسة محدداته وفاعليته واثره, والطبيعة الاجرائية لاستخدامه كآلية من اليات التحليل السياسي, هذا الأمر يعني ان البحث سيتهم برصد كيفية الاشتغال النظري بالاستشراف او التنبؤ كممارسة عملية بحثية تشغل في حدود الافتراضات والتوقعات, وفي مديات الازمنة القريبة والمتوسطة والبعيدة المدى, اضافة الى محاولة كشف اي من نظريات العلاقات الدولية سواء كانت نظريات مثالية, او نظريات واقعية, ام نظريات ليبرالية, بنائية, لها





القدرة او القابلية لان يكون الاستشراف جزءاً من خصائصها وسماتها البنيوية, وبالتالي يكون مرتكزاً اساسياً في منظورها التفسيري للأسس والمبادئ التي تقوم عليها العلاقات الدولية. اما من ناحية المعالجة فتحرك البحث على مستويين, الاول: تسليط الضوء على أهم نظريات العلاقات الدولية الفاعلة والمؤثرة, والتي من خلال مقولاتها اثبتت حضورها على الساحة الدولية, والمستوى الثاني: هو التوقف عند الاستشراف او التنبؤ كممارسة بحثية داخل دائرة التنظير السياسي, وتعريف خصائصه ومقوماته, واليات وطرائق اشتغاله داخل دائرة نظريات العلاقات الدولية, والأهم من ذلك محاولة كشف صلاحيته الاجرائية داخل حدود تلك النظريات, والتوقف ايضاً عند اهم الانتقادات التي وجهت الى المشتغلين بدائرة الاستشراف او التنبؤ او ما يعرف بـ " حقل الدراسات المستقبلية " .

الكلمات المفتاحية : الاستشراف, التنبؤ, النظرية, العلاقات الدولية, المنظور التفسيري .

Foresight in the theories of international relations - a critical analytical review of the theoretical foundations

**Prof. Dr. Mohammed Karim Kazim / College of Political Science -
University of Nahrain**

Researcher Khalid Adnan Sahib / Kufa Studies Center - University of Kufa

Abstract

There are many theories that have tried to explain the foundations and principles of international relations, and the nature of the dynamics that control and influence the paths and transformations of these relations. One that contains it, and reveals





at the same time the constant and variable character in relations between states, and therefore it has become obligatory for every theory that tries to be effective and influential in the field of international relations to collect, in a dialectical manner at the level of approach and vision have four basic units within them: description, analysis, interpretation, and forecasting.

This research attempts, through a critical analytical perspective, to stop at dealing with foresight or prediction, since it constitutes a basic unit within the system of structure of theories of international relations, by studying its determinants, effectiveness and impact, and the procedural nature of its use as a mechanism of political analysis. This means that the research will be accused of monitoring How to work theoretically with foresight or prediction as a research practice that operates within the limits of assumptions and expectations, and in the short, medium and long-term ranges of time, in addition to trying to discover any of the theories of international relations, whether they are idealistic theories, or realistic theories, or liberal, constructive, or normative theories. .. Etc., it has the ability or the ability to foresee to be part of its structural characteristics and features, and therefore Thus, it is a mainstay in its explanatory perspective of the foundations and principles on which international relations are based.





In terms of treatment, the research moved on two levels, the first: shedding light on the most important effective and influential theories of international relations, which through their arguments have proven their presence in the international arena, and the second level: stopping at foresight or forecasting as a research practice within the circle of political theorizing, and defining its characteristics and constituents , and the mechanisms and methods of its operation within the circle of theories of international relations, and most importantly, an attempt to reveal its procedural validity within the boundaries of those theories, and also stop at the most important criticisms directed at those working in the department of foresight or prediction, or what is known as the "field of future studies".

keywords: Foresight, prediction, theory, international relations, interpretive perspective.

مقدمة

تعد نظريات العلاقات الدولية باختلافها وتنوعها من المرتكزات الأساسية في فهم وتفسير السياسات العالمية وقواعد النظام الدولي, ورغم ان الوعي بأبعاد هذه النظريات امر لا تستغني عنه اية دبلوماسية فاعلة على المستوى الدولي في عالمنا المعاصر.. الا انه تبقى لمثل هذه النظريات خصوصيتها في حقلها ومجالها من حيث طبيعة الأطر المعرفية التي تميز مرجعياتها, وقوة أو ضعف الطابع التفسيري لمعطياتها وفرضياتها, والأهم من كل ذلك قدرتها على تحقيق الكفاءة والنجاعة المطلوبة في تفسير الديناميكيات





المحركة للسياسات العالمية, وهذا البعد الأخير هو الذي يعزز أو يرجح افضلية نظرية على أخرى في مجال العلاقات الدولية, فيجعلها بالتالي تهيمن كـ " نموذج" مفسر للتحويلات والأحداث الكبرى في السياسة العالمية.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية هذه الدراسة كونها تتناول استشرافاً نظرياً لمنظوراً منهجياً يستند على دراسة تحليلية استقرائية مقارنة لأبرز المقاربات النظرية في دراسة العلاقات الدولية – النظرية الواقعية – والنظرية الليبرالية – والنظرية البنائية – من خلال تسليط الضوء على أوجه التناظر والتشابه في طبيعة التحويلات في النظام السياسي الدولي؛ ليتسنى لنا تحديد مفهوم النظام وطبيعته والتطور الذي يحتمل إن يشهده – من ثم- استنباط مفاهيم أولية نظرية يمكن اعتمادها في تحليل وتفسير والتنبؤ في دراسة التفاعلات الدولية المستقبلية .

الإشكالية :

تعد طبيعة الإشكالية التي توجه مسارات البحث تكمن مضامينها في محاولة الإجابة عن مجموعة من الاسئلة الأساسية منها : هل معطيات نظريات العلاقات الدولية هي في كونها نظريات قابلة للتحقق العملي على ارض الواقع؟ ام ان صلاحية تلك النظريات هل تبقى في حدود التكهن والتنبؤ بسيناريوهات يمكن ان تحقق أو لا تحقق؟ هل تصلح السيناريوهات التي تُستنبط على خلفيات استشرافية داخل حدود نظريات العلاقات الدولية بأن تصبح دليلاً لرسم السياسات العالمية؟ أم ان تلك السيناريوهات هي نوع من توسيع افاق التفكير السياسي داخل حدود أطر محددة من التنظير السياسي الذي يتكيف مع محددات مرحلة أو حقبة تاريخية معينة؟





فرضية الدراسة:

نظراً لطبيعة الاشكالية يمثل الاستشراف في بناءات نظريات العلاقات الدولية بعداً تفسيرياً للظواهر السياسية، إلا أن الواقع العملي يظهر عدم قدرت النظريات في التنبؤ بتحولات ومسارات المستقبلية للسياسات العالمية .

منهجية وهيكلية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، فضلاً عن المنهج المقارن لتحليل رؤى وأفكار نظريات العلاقات الدولية في الكيفية التي ترى فيها مستقبل العلاقات الدولية والتفاعلات بين الفاعلين الدوليين. وفي اطار مضمون الدراسة تم تقسيمها الى مطلبين :

1-المطلب الاول : مفهوم الاستشراف

2-المطلب الثاني : البعد الاستشرافي في نظريات العلاقات الدولية

المطلب الأول

مفهوم الاستشراف

ان مفهوم " الاستشراف" يحمل اصالة التأسيس والتداول ضمن افاق الدراسات المستقبلية التي خرجت كحقل بحثي مستقل من دائرة نظريات العلاقات الدولية, ويعود الفضل في ترسيخ هذا المفهوم واشاعته الى جهود الفرنسي غاستون برجيه الذي ترأس 1957 عدداً من المراكز البحثية التي تعنى بالدراسات المستقبلية, هذا الامر لا يعني هيمنة هذا المفهوم والاتفاق حول دلالاته كتوصيف لأهداف وغايات هذا الحقل في دائرة المشتغلين به, فقد ظهرت في حقل الدراسات المستقبلية كثير من المفاهيم البديلة أو المرادفة لمفهوم " الاستشراف" كمفهوم المستقبل الممكن أو مفهوم " التخمين" ... وغيرها من المفاهيم, وهذه





التعددية والاختلاف وعدم الاتفاق على مفهوم اساسي يعكس توجهات حقل الدراسات المستقبلية له مبرر من الناحية الموضوعية, ذلك ان هذا الحقل – كغيره من حقول المعرفة الانسانية – قد خضع من ناحية أسسه ومساراته لتوجهات وميول والخلفيات الايدولوجية للباحثين فيه, فتوجهات المدرسة الامريكية مثلاً تختلف عن توجهات المدرسة الروسية, والاخيرة تختلف عن الفرنسية. وعلى الرغم من اشتراكهم جميعاً بالمبادئ والاصول العامة لحقل الدراسات المستقبلية وقرارهم بأهمية وفاعلية هذا الحقل على صعيد الدراسات السياسية.

وإذا كان معيار صلاحية اي مفهوم نابغة من الطابع الاجرائي له, كونه عند استخدامه سيساهم عند توظيفه كأداة بإنتاج معرفة جديدة بالحقل المدروس, فإن مفهوم " الاستشراف" بتقديرنا هو الاقرب من حيث مضامينه ومخزونه الدلالي الى كشف معالم وابعاد المنظور المستقبلي داخل افاق ومعطيات نظريات العلاقات الدولية, فهذا المفهوم من حيث السعة والشمول – ولا نقول الدقة- هو يضمربداخله مفاهيم ثانوية جرى استخدامها واشاعتها في حقل الدراسات المستقبلية: كمفهوم التنبؤ, والتكهن, وحتى مفهوم " الاستشفاف" الذي عربه وليد عبدالحى والذي نجد ان مضامين تعريفه له اقرب الى مفهوم " الاستشراف" وليس مفهوم " الاستشفاف", حيث يقول ان " الاستشفاف لا يعني – ببساطة الابلاغ عن المستقبل, وانما يعني " القدرة على التوكيد على أن واقعة أو ظاهرة ما توجد, أو وجدت أو استوجب في وقت لم تكن ملاحظة ذلك الحدث قد أعطيت لنا", ولكننا لإنجاز ذلك نشترط توفر ما يسمى بالظروف التمهيديّة, التي تجعل الاستشفاف ممكناً" (2).

ان عملية بناء معطيات الاستشراف المستقبلي صحيح انها في قسم كبير منها تتلون بطابع وخصائص النظرية التي تصدر في مجال العلاقات الدولية, لكنه – اي الاستشراف – كآليات ووسائل ومخرجات تبقى





عملية معقدة تتم عبر حسابات تحليله واستقرائية دقيقة، وليست خاضعة للتكهنات والافتراضات الذاتية التي قد تملئها المواقف الطارئة وردود الافعال المؤطرة بميول سياسية معينة، ولذلك فإن الأسس المنهجية لممارسة القراءة الاستشرافية او المستقبلية داخل اطار التنظير السياسي تعتمد على مرحلتين اساسيتين الاولى " تتمثل في بناء نظام يتماثل مع النظام الذي نريد دراسته ثم نتعرف على عمل هذا النظام لنتصور في النهاية شكل وعمل هذا النظام فيما لو سار عبر مساراته معينة أي أن النموذج يعني بناء نظريا محاكي من خلال اليه نظام معين ونجسد لخصائص البنيوية الرئيسية له. أما المرحلة الثانية فتتمثل في تحديد للعلاقات بين مكونات النموذج عبر تفاعلاتها المختلفة ليكون ذلك مقدمة لسلسلة من الافتراضات القائمة على أساس تغيير في جزئية أو كلية من بنية النظام أو تغيير في العلاقة بين مكونات النظام ببعضها البعض أو بالبيئة المحيطة بها ثم ترجيح إحدى هذه الافتراضات انطلاقاً من المعطيات المتوفرة " (3).

غير ان بناء النموذج داخل أطر الدراسات المستقبلية وان كان خاضعاً لمحددات اجرائية عديدة، فهناك نماذج لنظم فرعية واخرى لنظم كلية، وهناك أيضاً تقسيم زمني يحدد طبيعة الاستقراء المستقبلي في كل نموذج فهناك منظور للتحليل يقارب باستشرافاته البعد الزمني للمستقبل المباشر او القريب، او المستقبل المتوسط والبعيد وحتى يصل الى دائرة المستقبل الغير منظور .. الا انه يبقى ان صلاحية بناء النموذج تعتمد على انه يشير الى واقع سياسي ملموس قد يأخذ عدة اشكال او مظاهر – صراع دول، ظواهر سياسية، احداث، حركات سياسية، تحالفات، تكتلات " هذا الأمر يعني " ان النموذج الذهني تكون له قيمة اجرائية بمقدار ما يقترب في صيغته التجريبية عن التعبير عن تشابك الواقع وتعقده، اي بالقدر الذي يضل فيه الاختزال الذهني عنواناً صالحاً للتدليل على جانب او قطاع من جوانب الواقع او قطاعاته" (4).





لكن هل يمكن لنا القول ان هذا النوع من التفكير الاستشرافي المنضبط بقواعد منهجية واجرائية والقائم على بناء النماذج وتحليلها هو نوع من التفكير الاستراتيجي داخل اطار نظرية العلاقات الدولية؟ ام انه وان توسل باليات الكمية والاحصائية والرياضية يبقى اقرب للتحليل السياسي ولا يتداخل مع افاق الفكر الاستراتيجي.

يمكن القول على هذا الصعيد انه اذا كان مفهوم الاستراتيجية هو بالأساس " عملية فكرية منضبطة, ذات مخرجات وغايات وطرائق ووسائل محددة بوضوح, وهي تخدم الهدف السياسي الوطني, وتخدم السياسة في إطار التقلبات والتعقيدات والهواجس وفي ظروف غموض البيئة الاستراتيجية, وهي تخضع لمنطق النظريات الاستراتيجية, ولعملية فكرية محددة ومنضبطة, ومع أن الجزء الأكبر من عمليات وضع النظريات الاستراتيجية والفكر الاستراتيجي قد يكون منطبقاً بدرجة مساوية على صياغة السياسة الوطنية, إلا أن الاستراتيجية تختلف عن السياسة من حيث غرضها السياسي, ونطاق تأثيرها, وأفقها الزمني, فالاستراتيجية تدرك غرضها السياسي ولكنها في الأساس ليست عملية سياسية"⁽⁵⁾.

هذا الأمر يعني وبناءً على هذا التصور ان الفكر الاستراتيجي في مضامينه العميقة هو فكر مبني على رؤى مستقبلية توجه معطياته وليست رؤى مرحليه ذلك ان " الاستراتيجية تعني فكرية منضبطة, ذات مخرجات وغايات وطرائق ووسائل محددة بوضوح, وهي تخدم الهدف السياسي الوطني, وتخدم السياسة في اطار التقلبات والتعقيدات والهواجس وفي ظروف غموض البيئة الاستراتيجية, وهي تخضع لمنطق النظريات الاستراتيجية, ولعملية فكرية محددة ومنضبطة, ومع أن الجزء الأكبر من عمليات وضع النظريات الاستراتيجية والفكر الاستراتيجي قد يكون منطبقاً بدرجة مساوية على صياغة السياسة الوطنية, غلا أن الاستراتيجية تختلف عن السياسة من حيث غرضها السياسي, ونطاق تأثيرها, وأفقها الزمني





فالاستراتيجية تدرك غرضها السياسي، ولكنها في الأساس ليست عملية سياسية، إن غرض الاستراتيجية ترجمة الغرض السياسي (الهدف الوطني، والمصالح القومية، ودليل السياسة) إلى تأثيرات استراتيجية تشكل البيئة الاستراتيجية على النحو المفضل، وهي شاملة في نطاق رؤيتها ومحددة في حقل تنفيذها، فالاستراتيجية تعني بالمستقبل وتحليل المشكلات وتجنبها، ولا تقدم حلولاً للمشكلات، وهي تؤدي هذه المهمة من خلال تقويم دقيق للبيئة الاستراتيجية لتحديد وانتقال العوامل الاستراتيجية الأساسية، التي يجب أن تعالج لخدمة مصالح الدولة بنجاح ومن خلال تحليل هذه العوامل وتقويمها، فإن الاستراتيجية تنتج بياناً معقولاً يتضمن الغايات والطرائق والوسائل التي تخلق تأثيرات تؤدي إلى المستقبل المنشود⁽⁶⁾.

وعلى هذا الأساس فإنه قد يتكامل حقل الدراسات الاستراتيجية مع حقل الدراسات المستقبلية "الاستشرافية" في كون الزمن المعرفي الذي يوجه طرائق واليات التفكير والاشتغال في كل منهما هو الزمن المتعلق بالمستقبل، فيكون بذلك البعد الاستراتيجي كامن في بنية النظريات السياسية للعلاقات الدولية، ما يعني ان النظرية السياسية الفاعلة في هذا المجال هي تلك القادرة على صياغة استراتيجيات مؤثرة على صعيد العلاقات الدولية، وعلى هذا الأساس "فإن الاستراتيجية الجيدة تسعى للتأثير في بيئة المستقبل وصياغتها، بدلاً من الاكتفاء بردود الفعل عليها، والاستراتيجية ليست وسيلة لإدارة الأزمات، بل هي إلى حد كبير نفيض إدارة الأزمات، ويتم اللجوء إلى إدارة الأزمات عندما لا يكون لدينا استراتيجية، أو عندما تفشل الاستراتيجية في استباق الأزمة بشكل مناسب، وهكذا فإن المقولة الأولى لنظرية الاستراتيجية هي أن الاستراتيجية خطة استباقية توقعية ولكنها ليست تنبؤية"⁽⁷⁾.





المطلب الثاني

البعد الاستشرافي في نظريات العلاقات الدولية

ان البعد التنبؤي او الاستشرافي في نظريات العلاقات الدولية قد لا يأخذ نفس الاولوية والأهمية في جميع النظريات, والاتجاهات المتعلقة بمجال العلاقات الدولية, فهناك اتجاهات كالاتجاه الوضعي مثلاً يقلل من اهمية هذا البعد في التحليل والتنظير السياسي, بينما نجد في اتجاه النظرية الواقعية البنائية هامشاً ومساحة اكبر للمراهنة على البعد الاستشرافي, في حين نجد ان اتجاهات نظرية اخرى كالواقعية الكلاسيكية, والواقعية الجديدة, والاتجاه الليبرالي, وما بعد الليبرالي تعطي للاستشراف نسب وابعاد متفاوتة.. عموماً تبقى عملية ممارسة الاستشراف داخل افاق نظريات العلاقات الدولية هي بطبيعتها الاجرائية مركبة, وتحتاج الى خبرة ومهارات خاصة على صعيد التنظير السياسي, فالاستشراف يبقى نمطاً من التفكير بالمستقبل, واليات هذا التفكير عند الخبراء والمنظرين على صعيد هذا التوجه يجب ان تأخذ بعين الاعتبار عدة محددات تقنية ومنهجية من اهمها:

1- وضع الفرضيات المطلوبة وامتحان صلاحيتها. 2-تقدير فرص النجاح والفشل في السيناريوهات المعدة لاستشراف ظاهرة سياسية معينة . 3-ترجيح المواقف الدولية المحتملة التي قد تنتج عن تبني توجه سياسي تفرقه النظرية السياسية في العلاقات الدولية. 4-تقدير الاضرار الناتجة عن تبني مسار معين في السياسة الدولية تتبناه النظرية, بحيث يمكن العمل على تلافي تلك الاضرار والمخاطر ضمن مخطط عام وشمولي داخل طبيعة المسار نفسه. 5-عدم المبالغة بطبيعة الوعود والآمال التي تعقدها النظرية السياسية في العلاقات الدولية على اساس رؤية جديدة تفتح من خلالها أفقاً جديدة في العلاقات الدولية . (8).





ان احد اهم اشكال النقد الذي يمكن ان يوجه الى الذين يتبنون اليات وطرائق الرؤية الاستشرافية في حقل النظريات الخاصة بالعلاقات الدولية, هو المتعلق بمدى ومؤامة هذا التوجه وارتباطه – على صعيد الممارسة العملية – بمجال علم السياسية فالصعوبات " الكبيرة التي تواجه البحث العلمي في هذا الميدان من كوننا نتعامل هنا ليس مع وحدات موضوعية صلبة, بل مع ميول وصراعات تظل في حالة صيرورة دائمة, وتوجد صعوبة أخرى في كون مجموعة القوى المتفاعلة تتغير باستمرار, حيثما يكون التفاعل بين القوى نفسها التي تكون كل منها ذات طبيعة ثابتة ويسير هذا التفاعل في خط منظم, تكون صياغة القوانين العامة أمرا ممكنا, لكن هذا لا يكون سهلا حين تدخل قوى جديدة باستمرار في منظومة القوى وتشكل مجموعات غير متوقعة, وهناك صعوبة اخرى تتمثل في أن الملاحظ لا يقف خارج ميدان اللامعقول, ولكنه أحد الشركاء في صراع القوى, وهو الاشتراك يلزمه بوجهة نظر متحيزة من خلال تقييماته واهتماماته, لكن أهم مشكلة تتمثل في ان المنظر السياسي ليس فحسب شريكا في الصراع بسبب قيمه واهتماماته, بل ان الاسلوب الخاص الذي تعرض المشكلة به نفسها عليه ونمطه العام في التفكير (بما ذي ذلك مقولاته) مرتبطان بتيارات تحتية اجتماعية وسياسية عامة"⁽⁹⁾.

ومن خلال هذا المنظور فأن ممارسة عملية الاستشراف المستقبلي داخل حدود نظريات العلاقات الدولية, تبقى في النهاية تعبر عن قراءة لمستقبل هذه العلاقات على اساس معرفة ابعاد المتغير والثابت فيها, وكل قراءة تبقى – في أسسها النظرية- منحازة بشكل او بأخر للأسس والخلفيات المعرفية والايولوجية التي توجهها وتصدر عنها من حيث المنهج والرؤية⁽¹⁰⁾, وان عملية ترجيح افضلية قراءة على اخرى في الدراسات المستقبلية الخاصة بنظرية العلاقات الدولية وان كانت صعبة على الصعيد الاجرائي, الا انه من الممكن جعل معيار الموضوعية, والنسبية, وعدم تبني توجهات احادية من الأمور التي تسهل من عملية





الفرز والتصنيف بين القراءة الاستشرافية التي تحاول اثبات فرضيتها على أسس ومعطيات تكون اقرب للظواهر والاحداث والمنعطفات السياسية المدروسة, وبين تلك القراءة التي تفتقد الى الحدس السياسي المبني احيانا على " اختراع" أو تضخيم مديات او مستويات للصراع في العلاقات الدولية مبنية على استقرارات وتفصيل جزئية قد تكون " هامشية"(11) أو غير مؤثرة في لعبة التوازنات الدولية.

ان البعد الاستشرافي او التنبؤي في نظريات العلاقات الدولية تتحدد اهميته وصلاحيته على المستوى الاجرائي بحسب المنظور الذي نحدد به طبيعة رؤيتنا لمجال دراسة العلاقات الدولية, فإدخال البعد الاستشرافي في تعريف هذا الحقل وعدم تحديده فقط بمحددات سياسية او اقتصادية او اجتماعية هو الذي يجعل من الاستشراف او التنبؤ جزءاً اساسياً من بنية النظرية السياسية بمجال العلاقات الدولية .

وعلى أساس اهمية هذا البعد جاء تعريف مجال العلاقات الدولية عند قسم من الباحثين كجون بارتون بانه " علم يهتم بالملاحظة والتحليل والتنظير من اجل التفسير والتنبؤ " وكذلك كان حضور البعد الاستشرافي في تعريف محمد طه بدوي للحقل المعرفي للعلاقات الدولية حيث ذهب الى انه " العلم الذي يعني بواقع العلاقات الدولية واستقرائها بالملاحظة والتجريب او المقارنة من اجل التفسير والتوقع "(12).

وثمة بعد اخر يحدد طبيعة غياب او حضور البعد الاستشرافي او التنبؤي داخل اطار نظريات العلاقات الدولية غير المنظور الذي نحدد به وجهتنا وتعريفنا لماهية العلاقات الدولية كحقل معرفي.. الا وهو طبيعة " الخطاب" التي تسعى النظرية لتبنيه, والذي يعكس رؤيتها للعالم من الناحية الأنطولوجية, وعلى مثل هذا الصعيد تنقسم نظريات العلاقات الدولية وبحسب هذا المعطى الى نظريات تفسيرية واخرى تكوينية " فالنظرية التفسيرية التي هي نتاج الفلسفة الوضعية – تنظر لعالم العلاقات الدولية على أنه مثل العالم الطبيعي, فهو ذا وجود خارجي ومستقل عن إدراكاتنا ونظرياتنا, وبالتالي فالتجريبية كفيلا كمنهج أو طريقة





لإدراكه, بينما النظرية التكوينية- التي هي نتاج الفلسفة ما بعد الوضعية- ترى أن عالم العلاقات الدولية هو ما يمكن أن نكوّنه أو نشكله انطلاقاً من قواعد نظريتنا, وبالتالي لا وجود لعالم موضوعي ومستقل وثابت, بل يعتمد كلية على وجهات نظرنا وتصوراتنا للأشياء وعليه – حسب التقسيم النظري تفسيري/ تكويني – يكون لدينا أنطولوجيتان : " أنطولوجيا تفسيرية" تعتبر الواقع الدولي كشيء معطى وتسعى فقط الى تحديد كنهه ومكوناته, و " أنطولوجيا تكوينية" تعتبر الواقع الدولي كبناء اجتماعي – بينذاتاني وكمسار لانهائي من عمليات التشكيل وإعادة التشكيل"(13).

ان طبيعة تحديد امكانية العمل بالاستشراف أو التنبؤ داخل حدود النظريات الخاصة بالعلاقات الدولية راجع الى ان كشف فاعلية هذا البعد وتأثيره له علاقة جدلية بطبيعة المنظور التفسيري, وطبيعة المنهج الذي تتبناه كل نظرية في تحليلها للظواهر السياسية, ذلك ان النظريات السياسية للعلاقات الدولية وبحكم هذا المنظور يتخللها ثلاثة مستويات للتحليل النظري :

اولاً: مستوى النظريات الكبيرة أو الشاملة, وهي النظريات التي تعني بتحليل كافة نماذج العلاقات التبادلية بين مختلف الثوابت والمتغيرات الداخلية في تكوين الظواهر الخاضعة للدراسة – أياً ما كان عدد هذه الثوابت والمتغيرات – وبالشكل الذي يساعد في النهاية على تفسير كنه هذه الظواهر وتوضيح أبعادها, والنظريات الكبيرة, كقاعدة عامة, لا تركز إلا على الظواهر الواسعة المدى, ومن هنا فإن النظريات الكبيرة تكون أكثر مستويات التحليل ميلاً الى التعميم, وهو ما يرفع بالتالي من احتمال عدم دقة النتائج المستخلصة منها, فانتساع مدى التحليل وتشعب العوامل التي يشملها وتداخلها العقد مع بعضها, يجعل من الصعب ربط هذا كله في النهاية في إطار صورة تحليلية محكمة للموضوعات التي تبحث فيها النظريات, وعليه, فإن





التحفظ على بعض الأحكام أو القوانين التي تتبلور عن هذا المستوى في التحليل يكون وارداً بدرجة أكبر منه في حالة التحليل الذي يتم في نطاق نظريات أضيق مدى أو على مستويات أكثر تواضعاً .
ثانياً : مستوى النظريات المتوسطة المدى وهي النظريات التي تهدف الى تفسير ظواهر أضيق من سابقتها, وفي إطار عدد محدود نسبياً من المتغيرات, ومن أمثلة ذلك في العلاقات الدولية النظريات التي تبحث في أمور محددة مثل:

1-نظريات الصراع الدولي. 2-نظريات التكامل الإقليمي, سواء كان تكاملاً سياسياً أو وظيفياً 3-نظرية المحالفات الدولية. 4-نظرية الأمن الجماعي. 5-نظرية توازن القوى التقليدي أو النووي.
ونظراً لضيق نطاق الظواهر التي تبحث فيها النظريات المتوسطة المدى, فإن الصورة العامة للتحليل النظري تكون أكثر إحكاماً بالمقارنة مع سابقتها, وبالتالي فإن الأحكام المستخلصة منها تكون نسبياً أكثر دقة وموضوعية, ويكون التحفظ عليها أقل بطبيعة الحال منه في حالة النظريات الكبيرة أو الشاملة.
ثالثاً: مستوى النظريات الصغيرة, وهي أقل مستويات التحليل وأضيقتها نطاقاً على الإطلاق, وهي تركز على بعد معين داخل في تركيب ظاهرة كبيرة, وتحاول أن تصل من خلال تحليله إلى نتيجة أو فرضية معينة, وفي مجال العلاقات الدولية, يمكن تقديم أمثلة كثيرة لهذا النوع من النظريات الصغيرة ومن ذلك نظرية الشخصية القومية, والنظريات السيكلوجية, والنظريات الجيوبوليتيكية, والنظريات الديموجرافية, والنظريات السوسولوجية, والنظريات الاقتصادية, والنظريات الأمنية, ونظريات القوة في علاقة كل منها بظاهرة الصراع الدولي, ونظرية المحالفات, ونظرية الردع, ونظريات المساومة, ونظريات التداخل, ونظريات التسلح, ونظريات الحرب المحدودة, في علاقة كل منها بظاهرة توازن القوى الدولية, ونظرية





القبطية الثنائية, ونظرية القطبية التعددية, ونظريات الإقليمية ونظرية الأزمات الدولية, في علاقة كل منها بظواهر التطور والتغيير التي يتعرض لها النظام السياسي العالمي, وهكذا(14).

وبناءً على مثل هذا التصنيف فإن ممارسة الاستشراف من قبل الباحثين والمهتمين بهذا الشأن, كوجه من أوجه التحليل السياسي المؤطر بآليات وأطر اجرائية واضحة وعبر " نمذجة " محددة – كنا قد اشرنا اليها سابقاً – تبقى على صعيد منطقة الاشتغال اقرب الى مستوى النظريات الصغيرة أو المتوسطة المدى, ذلك ان النظريات التفسيرية الكبرى في مجالات العلاقات الدولية, ولان هاجسها الاساسي هو محاولة التوصل الى " قوانين" أو قواعد ثابتة في تفسير العلاقات الدولية, فإن امكانية تجاوز مثل هذه القوانين والتفكير خارج محدداتها وأطرها النظرية ومن ثم فتح افق الاستشراف او التنبؤ يبقى امراً تشوبه كثير من الصعوبات, لأن مثل هذه النظريات التفسيرية الكبرى تكون عادة ذات " انساق" مغلقة, وهي تصور مبادئها على انها اشبه بـ " الحقائق" التي لا يجب مراجعتها أو اعادة تأويلها بما ينسجم حتى مع المتغيرات التي قد تحصل في البيئة الدولية.

وبمعنى اخر ان ما يمكن التأكيد عليه بخصوص ما اذا كان الاستشراف او التنبؤ يصبح له دور فاعل ومؤثر كوحدة او عنصر اساسي في نظريات العلاقات الدولية ام انه يبقى له دور ثانوي في سياق هذه النظريات .. هو ان التنبؤ عادة كعملية اجرائية لا يكون ملازماً لما يعرف بـ " النظريات الكبرى" في حقل العلاقات الدولية, اي تلك النظريات التي يكون مجالها تأصيل القواعد والمعايير التي تحدد بناء أسس النظام العالمي برؤية شمولية تأخذ في حساباتها ومعطياتها العمل في افاق الازمنة البعيدة المدى, اما اذا انتقلنا الى صعيد النظريات " الصغيرة" او " المتوسطة " المدى, اي تلك الدراسات التي تعرف بـ " القطاعية " في داخل حقل العلاقات الدولية, والتي عادة ما تتصدى لموضوعات او ظواهر سياسية محددة





- تحالفات, تكتلات اقتصادية, سباق التسلح, منع الانتشار النووي.. الخ , فإن التنبؤ والاستشراف على هذا الصعيد تكون مساحته وفاعليته اكبر, لان الزمن الذي تتحرك به مثل هذه الدراسات القطاعية هو الزمن القريب والمتوسط وليس البعيد, لكن حتى على مثل هذا الصعيد لا تحقق القراءة الاستشرافية الغايات المرجوة منها على مستوى التنظير السياسي ما لم تعمد وبشكل منهجي مترابط على وضع تقديرات واحتمالات دقيقة لعواقب النجاح والفشل في السيناريوهات التي تطرحها, ذلك انه يصعب احياناً القدرة على تنبؤ او استشراف ما سيحدث ضمن بيئة عالمية هي اساساً معطياتها متغيرة, وقابلة لأن تولد احداثاً " مفاجئة " ومسارات غير منتظمة في سلوك الفاعلين الدوليين " فأكثر الاحداث اهمية فأكثر الأحداث أهمية – سقوط جدار برلين وهجمات الحادي عشر من ايلول, أخيراً, على سبيل المثال- عصية على التنبؤ, كما أن هذا ليس امراً قابلاً للعلاج والتصويب عبر المزيد من التطور في إطار العلوم الاجتماعية صحيح بكل تأكيد أن عمليات إعادة التركيب الاستيعابية, قد تشير الى سلاسل من الظروف التي ربما كان هذا المحلل الحصيف أو ذاك قد لاحظها, غير أن حقيقة الأمر هي أن أية دراسة بحثية واسعة للكتابات الصادرة في 1988 أو 2000 لن تهدي, بالمطلق, إلى أية اشارة الى الزلزال الوشيك في النظام الدولي الذي أعقب كلاً من الحدثين, ذلك يعني, أن الحدثين الأخطر في النظام الدولي منذ الحرب العالمية مرا دون أن يتكهن بهما, أو حتى يخمن احتمال وقوعهما, أحد لا في إطار الميادين عالية التطور للعلوم الاجتماعية التي كان يمكن تقدير أنها قد استبقتهما ولا في الدائرة الأوسع للأفكار الذكية والنيرة, للأحداث كلها سوابق بالطبع, إلا أن ألوان التعقيد, التنوع, والتدفق الكامنة في عمق العالم المشروط بالزمن تجعل من المستحيل علينا أن نعرف سلفاً جملة القوى والأوضاع التي ستهددنا بالأذى "(15) .





لكن مع الاخذ بعين الاعتبار مثل هذه التحفظات فأن مما لا شك فيه ان اهمية النظريات في حقل العلاقات الدولية تبقى في كونها تمكّن صانع القرار أو الفاعل السياسي المؤثر على مستوى الدول المهيمنة في رسم معالم النظام العالمي, ووضع الخطط الكفيلة التي من شأنها خدمة المسارات والأسس التي يتأسس عليها هذا النظام فأن عملية الاستشراف أو التنبؤ دخل حقل النظريات وضمن هذا السياق تكتسب اهمية كبيرة حيث يكون الاستشراف هنا هو احد الاساليب في استكشاف " المجهول" واستقراء مآلات الظواهر السياسية بشكل يجعلنا نتكيف – على صعيد وضع البدائل- على المدى المستقبلي مع اية ارتدادات او اثار جانبية يمكن ان تحصل في البيئة الدولية.

يضاف الى ذلك ان القابلية على التنبؤ او الاستشراف تتسع مساحتها او تضيق في دائرة نظريات العلاقات الدولية تبعاً للأصول أو المرجعيات الفكرية التي تتشكل منها بنية هذه النظريات من جهة, وتبعاً لطبيعة المنهج المستخدم في التنظير السياسي في كل منها في جهة اخرى, فاذا كانت تلك النظريات ذات اصول معرفية " وضعية" فأن منهج التحليل فيها عادة يميل الى التفسير, وهذا الأمر سيجعل بالتالي من دراسة ظاهرة سياسية دراسة علمية تسترشد بالطرائق الاحصائية والكمية" الامبريقية ومحاولة تشكيل الفرضيات على اساس نماذج نظرية قابلة للرصد والتعميم, وفي مثل هذا النسق النظري الوضعي فأن مجال التنبؤ او الاستشراف يكون منعدياً, لان مفهوم الواقع السياسي على ضوء المنظور الوضعي هو مفهوم يمكن ادراكه وضبطه بالملاحظة والتجريب وليس بالحدس السياسي, اما اذا كان منهج التحليل السياسي داخل النظرية تكون من اولوياته التحليل والتركيب للظواهر السياسية كما في النظرية البنائية الواقعية مثلاً فأن مفهوم الواقع السياسي هنا تتبدل معطياته فيصبح لا يخضع للتجربة بقدر ما يفتح على قراءات تأويلية عديدة تعيد





" تمثيل " الواقع السياسي بمنظورات متعددة يكون الحدس او الاستشراق والتنبؤ احد اهم موجهاً تلك القراءات.

ان طبيعة التحفظات التي قد ترد احياناً على ممارسة عملية الاستشراق أو التنبؤ داخل اطار نظريات العلاقات الدولية, من حيث ان تلك العملية ممتنعه اصلاً عن ان تصل الى نتائج ومعطيات دقيقة, لأنها اساساً لا تنسجم مع طبيعة خصائص وسمات الحقل السياسي الذي تتحرك فيه من حيث تعقيداته وعم استجابته وضبط حدوده بمبادئ ثابتة توجه مساراته وتحولاته.. مثل هذه التحفظات وغيرها لا تمنع من التأكيد على ان الاستشراق أو التنبؤ يبقى كروية تحليليه " يعين في بلورة الخطاب السياسي لأنه يساعد في فهم الأحداث التي تتكشف حولنا في العالم, والتنبؤات الصريحة بما تسهم به في توضيح نقاط الخلاف, تساعد ذوي الرؤى المتعارضة على تأطير أفكارهم بمزيد من الوضوح, علاوة على أن محاولة التنبؤ بالأحداث الجديدة تعد طريقة جيدة لاختبار نظريات العلم الاجتماعي, لأن المنظرين لا يمتلكون ميزة الإدراك المتأخر ولا يستطيعون بالتالي أن يعدلوا ادعاءاتهم لكي تلائم الأدلة " لأنها لم تتوفر بعد" باختصار, يمكن استخدام العالم كمختبر لتحديد النظريات التي تفسر السياسة الدولية أفضل من غيرها"⁽¹⁶⁾.

ان المراهنة على أن الاستشراق أو التنبؤ كون معطياته قادرة على استباق المشكلات التي يمر بها الواقع السياسي, ومن ثم العمل على ايجاد بدائل " نظرية" تكون مساهمة في حل تلك المشكلات.. مثل هذه المراهنة والاعتماد عليها تتفاوت بين النظريات الخاصة بحقل العلاقات الدولية, وهذا التباين في مسألة التقليل او الاعلاء من اثر الاستشراق بين نظرية واخرى داخل هذا الحقل, سببه الاساسي هو اختلاف مفهوم ومعطيات منظور "الواقع" السياسي بين النظريات, فالنظريات الواقعية باتجاهاتها المتباينة تؤمن بالقدرة على عقلنة وفهم هذا " الواقع" ومن ثم التوصل الى " مبادئ" أو "قوانين" كلية حاكمه عليه وفي





مثل هذا المنظور يكون الاستشراف أو التنبؤ جزءاً من ابعاد هذه العقلنة, اما النظريات الليبرالية باختلاف توجهاتها فأنها وان نحت منحى عقلائي, الا ان عقلانيتها مقننة بأطر برغماتية, اذا انها لا تريد ان تبقى في حدود " الثوابت" التي من خلالها تفسر الوقائع السياسية بل تريد ان تتجاوز الوصف والتفسير الى التحليل للفواعل السياسية المهيمنة على الساحة الدولية, علماً ان مثل هذه الفواعل هنا لا تقتصر على دور الدولة, بل على المؤسسات, والمنظمات الغير حكومية, والشركات العابرة للقارات, ولأن من المبادئ الأساسية للنظرية الليبرالية اعلانها من قيم الديمقراطية كل الفردانية, والحرية, ومؤسسات المجتمع المدني واعتمادها على الاقتصاد بأشكاله المعولمه كفاعل اساسي في تحديد معيار مناطق النفوذ والقوة في العلاقات الدولية, ولذلك فإن طابع الاستشراف يبقى في حدود مثل هذه التوجهات يدور حول مسألة رسم قواعد النظام الدولي على مثل هذه المعايير, ورصد طبيعة القوى " الصاعدة " والطامحة والتي قد تطرح بديلاً مغايراً ينافس تعميم النموذج الليبرالي في السياسة والاقتصاد .

اما اصحاب النظريات الوضعية, ولأن محددات الواقع السياسي في منظورهم منفصلة تماماً عن تصوراتنا ورؤانا القيمية والذاتية, وبالتالي يمكن فهم هذا الواقع وقياسه بطرائق واليات علمية تجريبية, فإن هامش الاستشراف أو التنبؤ في ضوء هذه المحددات الوضعية الصارمة يكاد ينعدم اثره وفاعليته, بينما نجد ان فهم الواقع السياسي وادراكه يختلف تماماً عند البنائيون, فالواقع هنا ما هو الا انعكاس لصراع هويات وقيم وادوار اجتماعية, ولذلك يمكن العمل بمنظور الاستشراف اذا ما كان قادراً على ملاحقة ورصد واستقراء الثابت والمتحول في هذا الصراع على صعيد الافكار والقيم, اما النظريات ما بعد الوضعية فأنها حين اصررت على ان الواقع السياسي لا يمكن القبض على حقيقته وماهيته واعتبرت انه يحيل بالنتيجة الى خطابات " لغوية" يمكن فقط تفكيك دلالاتها لمعرفة المضمرة والمعلن فيها, فإن الاستشراف في مثل هذا





المنظور فقد تماماً من قيمته وصلاحيته الاجرائية كونه اصبح غير قادر على فهم الظواهر السياسية ومن ثم تفسيرها او تحليلها, هذا الأمر يعني بالتالي انه كلما توغلنا في تحليل مفهوم " الواقع" السياسي الذي تنطلق منه النظريات المتعلقة بالعلاقات الدولية زادت اكثر امكانية معرفة حدود الاستشراف او التنبؤ وقيمته واثره وفاعليته وجدواه وحتى صلاحيته على صعيد التحليل السياسي.

الخاتمة

وعلى أساس كل ما تقدم وعلى ضوء المسارات التي قد سلكها البحث في اطار معالجة أهمية وقيمة وحدود الاستشراف أو التنبؤ, من ناحية التنظير والممارسة داخل حقل نظريات العلاقات الدولية على تعددها واختلاف مرجعياتها وأسسها الفكرية... يمكن القول ان اهم النتائج والتي يمكن الانتهاء اليها, والتي في الوقت نفسه تعكس ابعاد المعالجة التحليلية النقدية لطبيعة الأسس النظرية والاجرائية لعملية ممارسة " الاستشراف" كمنظور بحثي يوجه عملية التحليل للظواهر السياسية الثابتة والمتغيرة داخل أفق وحدود النظريات السياسية للعلاقات الدولية تتمثل بما يأتي :

■ تحاول جميع نظريات العلاقات الدولية على تعدد توجهاتها ومرجعياتها (نظريات واقعية , نظريات ليبرالية , نظريات بنائية,) على صعيد الاستشراف والتنبؤ رسم حدود الممكنات الفعلية او المتوقعة في تفسير الثابت والمتحول في خريطة المسارات والتوجهات والتغيرات التي تحصل في العلاقات الدولية, لكن رغم اهمية الجهد الاستشرافي فأن سيناريوهات – لاسيما على المدى الطويل- تبقى في اطار الفرضيات والاحتمالات والتوقعات التي قد تتحقق معطياتها أو لا تتحقق, ذلك ان اللامتوقع والفجائي يبقى امراً وارداً على صعيد العلاقات الدولية, وبذلك فأن محاولة استقراء هذه العلاقات وتحويلها الى نظم أو نماذج معيارية قابلة للتنبؤ بمساراتها لا يعني ذلك التخلص نهائياً من طابع اللامعقول في مثل هذه النظم.





■ يساهم الاستشراف أو التنبؤ داخل دائرة نظريات العلاقات الدولية – اذا ما ضبطت حدوده الاجرائية بمعايير ومعطيات دقيقة- بكشف واختبار صلاحية الاطروحات أو المقولات التي تستند عليها نظريات العلاقات الدولية في تفسيرها للظواهر السياسية, هذا الأمر يعني ان الاستشراف احياناً يساعد على تحديد طبيعة قوة او ضعف المنظور التفسيري الكاشف لأهمية المنهج الذي تتأسس عليه النظرية في تحليلها للمعطيات السياسية في البيئة الدولية.

■ ان الاستشراف او التنبؤ من حيث الممارسة والاداء لا يحقق وظيفته كنوع من التفكير المستقبلي لما ستؤول اليه توجهات الفاعلين السياسيين المؤثرين في البيئة الدولية من حيث المسارات والتحويلات في جميع النظريات المتعلقة بالعلاقات الدولية, فهناك نظريات " نسقية" مغلقة لا تفتح أفقاً بداخلها للاستشراف, لأنها تحاول أن تصل الى " قوانين محددة وثابتة " تنطلق منها كموجهات او مبدئية في تفسير الظواهر السياسية, هذا الأمر يعني انه كلما ابتعدت النظرية عن الجوانب الدوغمائية " الوثوقية " وانفتحت على فهم الظواهر السياسية بمنظور تعددي/ تأويلي زادت امكانية العمل بالاستشراف او التنبؤ داخل محدداتها وأطرها النظرية, وبمعنى اخر كلما زادت الثوابت وقلة المتغيرات داخل الاطار التفسيري لنظريات العلاقات الدولية تضعف امكانية الاستشراف الو التنبؤ ضمن هذا النموذج, والعكس صحيح.

■ ليس هنالك نظرية في العلاقات الدولية, ومهما ارتكزت على أسس نظرية ومنهجية تستطيع لوحدها ان تتعرف او تفسر جميع الديناميكيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية في حقل العلاقات الدولية.

■ ان الاستشراف او التنبؤ وان كان على صعيد الاشتغال مبني على حدس سياسي عميق بالظاهرة السياسية المدروسة, الا انه في حقيقته يكاد يكون اكبر من ان يحيل او يمثل وجهة نظر سياسية تملئها





مواقف او ردود افعال طارئه خاضعه لحسابات او انحيازات ايدولوجية معينة, فالاستشراف يبقى على صعيد البحث والتنظير السياسي عملية مدروسة ومؤطرة بافتراضات واحتمالات يعاد فحصها وبيان صلاحيتها على أسس ومعطيات استقرائية تنفيها أو تثبتها.

الهوامش:

- (1) بحث مستل من أطروحة الدكتوراه والموسومة (التحولات في النظام السياسي العالمي دراسة مستقبلية في إطار نظريات العلاقات الدولية)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين.
- (2) وليد عبدالحى: الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، شركة الشهباء للنشر والتوزيع، الجزائر، 1991، ص32.
- (3) المصدر نفسه، ص24-25.
- (4) سعيد بن سعيد: الايدولوجية والحدائثة " قراءات في الفكر العربي المعاصر"، للمركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1987، ص9.
- (5) هاري آريارغر: الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي " التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2011، ص26.
- (6) هاري آريارغر: الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي " التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين"، مصدر سابق، ص26.
- (7) المصدر نفسه، ص39.
- (8) محمد مصطفى جمعه: التنبؤ الاستراتيجي " دراسة في التأثير التفكير الاحتمالي والمعلومات"، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2012، ص59-60.
- (9) كارل مانهايم: الايديولوجيا واليوتوبيا " مقدمة فر سوسيولوجيا المعرفة"، ترجمة محمد رجا الديريني، شركة المكتبات الكويتية، الكويت، 1980، ص180-181.
- (10) تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث: " تحرير"، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، مصدر سابق، ص64.
- (11) جون ميرشايمر: مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة مصطفى محمد قاسم، النشر العلمي والمطابع، المملكة العربية السعودية، 2012، ص12.
- (12) محمد الطاهر عديلة: تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، مصدر سابق، ص68.





- (13) المصدر نفسه, ص71-72.
- (14) اسماعيل صبري مقلد: نظريات السياسة الدولية " دراسة تحليلية مقارنة", منشورات ذات السلاسل, الكويت, 1987, ص49-50.
- (15) مجموعة باحثين : الفكر السياسي والعلاقات الدولية " تنويعات على اوتار واقعية, تحرير دنكان بل , ترجمة فاضل جتكر, منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب, وزارة الثقافة , دمشق, 2015, ص 298.
- (16) جون ميرشايمر: مأساة سياسة القوى العظمى, مصدر سابق, ص10.

قائمة المصادر

اولاً: الكتب

- 1- اسماعيل صبري مقلد, نظريات السياسة الدولية " دراسة تحليلية مقارنة", منشورات ذات السلاسل, الكويت, 1987.
- 2- تيم دان, ميليا كوركي, ستيف سميث" تحرير", نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع , ترجمة ديما الخضرا, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات , بيروت, لبنان, 2016.
- 3- جون ميرشايمر, مأساة سياسة القوى العظمى, ترجمة مصطفى محمد قاسم, النشر العلمي والمطابع, المملكة العربية السعودية, 2012.
- 4- سعيد بن سعيد الايدولوجية والحداثة " قراءات في الفكر العربي المعاصر", للمركز الثقافي العربي, بيروت, لبنان , ط1, 1987.
- 5- كارل مانهايم, الايديولوجيا واليوتوبيا " مقدمة فر سوسيلولوا المعرفة", ترجمة محمد رجا الديريني, شركة المكتبات الكويتية, الكويت, 1980.





- 6- مجموعة باحثين , الفكر السياسي والعلاقات الدولية " تنويعات على اوتار واقعية, تحرير دنكان بل , ترجمة فاضل جتكر, منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب, وزارة الثقافة , دمشق, 2015.
- 7- محمد مصطفى جمعه, التنبؤ الاستراتيجي" دراسة في التأثير التفكير الاحتمالي والمعلومات" , الدار العربية للعلوم ناشرون, بيروت, لبنان, ط1, 2012.
- 8- هاري آر. يارغر, الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي " التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين" , مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, ابو ظبي, الامارات العربية المتحدة , 2011.
- 9- وليد عبدالحى, الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية, شركة الشهباء للنشر والتوزيع , الجزائر, 1991.
- ثانياً: الرسائل والاطاريح
- 10- محمد الطاهر عديلة, تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية : دراسة في المنطلقات والأسس , اطروحة دكتوراه , جامعة الحاج لخضر- باتنة , كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم العلوم السياسية , 2015.

